

شرح مختصر التحرير في أصول الفقه // 48 // الشيخ محمد

محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل المرسلين خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين. نبدأ بعون الله تعالى الدرس الرابع والثمانين من التعليق على كتاب مختصر التحرير. وقد وصلنا الى كل مؤلف رحمه الله تعالى فساد الوضع - 00:00:00

القادح الثالث من قوادح العلة التي تقدح في العلة هي فساد هو فساد الوضع قال وهو اخص مما تلاه. يعني ان فساد الوضع اخص من فساد الاعتبار - 00:00:20

الاعتبار تقدم انه كون الدليل مثلاً مخالفاً لنص. وفساد الوضع اخص منه بصدق فساد الاعتبار حيث يكون الدليل على الهيئة الصالحة لترتيب الحكم عليه وكلاهما فاسد الوضع على كل حال - 00:00:40

اعتباره بنص او اجماع في نقض الحكم - 00:00:59

اد فساد الاعتبار القسم الاول هو كون الجامع بين الاصل والفرعي ثبت اعتباره بنص او اجماع في نقىض ذلك الحكم والقسم الثاني منه هو كون الدليل على هيئة غير صالحة لاعتباره في ترتيب الحكم عليه - 00:01:21

اما القسم الاول من فساد الوضع. وهو كون الجامع ثبت اعتباره بنص او اجماع في نقيض الحكم. فمثلاه قول الشافعي قول اه مثلا اه قول الحنفية الهرة سبع ذو ناب فسؤره نجس كالكلب - 00:01:43

قال الحنفية الهرة سبع ذو ناب فسؤره نجس كالكلب. فهم هنا جمعوا بالسبوعية فان السبعية التي اعتبروها اه جاء عن الشارع اعتبارها علة لنقض هذا الحكم اي علة للطهارة حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم دعي الى دار فيها كلب فامتنع -
00:02:05
وادعى الى دار فيها سنور اذا اجاب فقيل له في ذلك فقال السنور سبعون فعل نقض هذا الحكم بنفس الجامع الذي جمع به الحنفية
السبوعية تعتبرها الشارع علة للطهارة لا للنجاسة -
00:02:39

يعتبر بكره تكرار مسح الخف يرون استحباب تكرار مسح الرأس في الوضوء - 00:03:05

فيقولون مسح فيسن تكراره كالاستجمار. فالاستجمار الذي هو الاستهجاء بالحجارة يسن تكراره اذا حصلت ازالة النجاسة بالمرة الواحدة فالواجب هو ازالة النجاسة لكن يسن تكراره ان يفعل اكثر من مرة - 00:03:34

يعتبر بكرهه تكرار مسح الخف فيقال ان هذا الجامع الذي جمعتم به وهو المسح ثبت اعتباره باجماع المسلمين في نقض الحكم
الذى ذكرتم فى المسح على الخفين فى الوضوء - 00:03:56

فإن الأئمة أجمعوا على كراهة تكرار المسح على الخفين فهذا الجامع اللي جمعتم به وهو المسح ثبت اعتباره باجماع في نقيض الحكم الذي أخذته إذا هذا هو القسم الأول من فساد الوضع. وهو كون الجامع ثبت اعتباره بنص عن الشارع في نقيض الحكم - 00:04:12

وفيها كلب فامتنع ثم دعي الى دار فيها سن نور - 00:04:39

اجاب وقعد السنور سبع فجعل السبعة علة لنقيض الحكم الذي جئتم به انتم وهو بل جعلها علة للطهارة ومثال الاجماع مسألة المسح التي فرغنا من تقريرها انفا. هذا هو القسم الاول من فساد الوضع - 00:04:54

طيب القسم الثاني كون الدليل على هيئة غير صالحة لاعتباره في ترتيب الحكم لن يكون صالحًا ضد ذلك الحكم ونقيضه. وذلك كتلاقي تخفيف من تغليظ اي ان نأخذ حكمًا خفيفا - 00:05:14

من وصف يقتضي التغليظة المستدل مثلاً يستتبع حكم خفيف من وصف يقتضي التغليظة. مثلاً. قوله الحنفيين القتل جنایات عظيمة فلا يجب فيها كفارة بقية الكبائر كيف نأخذ منه عدم وجوب الكفارة؟ نحن اخذنا تخفيفاً من تغليظ هذا فسد الوضع - 00:05:30

لأن الوصفة الايجابية يقتضي التغليظة وهو قد اخذ تخفيفاً من تغليظه فالدليل هنا على هيئة غير صالحة لاعتباره بترتيب الحكم عليه 00:06:00 تقول جنایة عظيمة تناسب التغليظ او توسيع او توسيع من تضييقه. ايوا أخير توسيع من تضييقه -

قول الحنفي مثلاً الذي يرى ان الزكاة ليست واجبة على الفور يقول زكاة مال واجب ارهاقاً لدفع الحاجة. فكان على التراخي كالدية على العاقلة فالدليل هنا على غير هيئة صالحة لاعتباره بترتيب الحكم لأن دفع الحاجة يقتضي الفور - 00:06:25

اذا اذا كانت شرعت لدفع الحاجة ودفع الحاجة يقتضي الفور او اثبات من نفيه اي وكتلاقي اثبات من نفي وذلك كقوله مثلاً المعاطات في اليسر بيع لم يوجد فيه سوى الرضا فوجب ان يبطل - 00:06:46

كغيره المعافاة هي ان يدفع الرجل الثمن ويأخذ السلعة دون اه صيغة قوله وقد يختلف العلماء هل من هل البيع من شرطه الصيغة او يكفي فيه مجرد ما يدل على الرضا من المعاطة - 00:07:05

والإشارة ونحوها فمنهم من قال بالمعاطة مطلقاً وهذه طريقة المالكية ومنهم من قال بالصيغة مطلقاً اه وهو مشهور المذهب الشافعي ومنهم من فرق بين المحرقات وغيرها فقالت تجوز المعاطاة في المحرقات وتتعين الصيغة - 00:07:29

في الاشياء الثمينة كالعقار ونحوها اه لم يختلفوا ان صيغة شرط في النكاح ولا تجوز المعاطاة في النكاح. لابد ان يقال زوجتك وانكحتك يعني هذا لم يختلفوا فيه. ولكنهم اختلفوا في البيع - 00:07:49

هل البيع من شرطه صيغة قوله او يكفي فيه ما يدل على الرضا من معاطة او غيرها فمن يقول مثلاً المعاطاة في اليسر بيع لم يوجد فيه سوى الرضا فوجب ان يبطل - 00:08:08

كغيره وهو هنا اثبت الرضا فوجود الرضا لا ينبغي ان يؤخذ منه عدم ينبعي ان يؤخذ منه البطلان. لأن وجود الرضا يقتضي الاثبات للبطلان يقتضي الصحة في الرضا يناسب الانعقاد - 00:08:24

لا يناسب اه عدم الانعقاد وجوابهما اي جوابه نوعي فساد الوضع نحن قسمينا الى قسمين القسم الاول هو كونه الجامعي ثبت اعتباره بنص او اجماع في نقيض الحكم - 00:08:52

والقسم الثاني هو كون الدليل على هيئة غير صالحة لاعتباره في ترتيب الحكم طيب قال آآ وجوابهما اي جواب نوع فساد الوضع فهو نعاني كما مثلنا كما ذكرنا اولهما كون الجامع ثبت اعتباره بنص او اجماع في نقيض الحكم والثاني كون الدليل على هيئة غير صالحة لترتيب الحكم عليه - 00:09:11

تتلاقي تخفيف من تغليظ او توسيع من تضييق مثلاً الجواب هنا يكون بماذا؟ جوابهما يكون بتقرير كونهما كذلك جواب فساد الوضع اه تقسيمه بتقرير كونه كذلك اي تقرير كون الدليل صالحًا لاعتباره في ترتيب الحكم عليه - 00:09:37

ان يكون له جهتان مثلاً ينظر جواب آآ جواب فساد الوضع يكون بتقرير كونه كذلك اي تقرير كون الدليل صالحًا لاعتباره في ترتيب الحكم بان يكون له جهتان ينظر المستدل في احدهما والمعترض في الآخر - 00:09:58

ذلك كان ارتقاء ودفع الحاجة في مسألة الزكاة الحنفية مثلاً يرون ان الزكاة شرعت ارفاقاً لدفع الحاجة تكونها ارفاقاً يجعلها مثلاً من باب الإحسان وهذا يناسبه عدم الاستعجال وككونها لدفع الحاجة هذا يناسبه ان تكون على الفور - 00:10:18

اه ما اعتراض به المعترض ليس هو محل اه تعليلي المستدل وإنما المستدل قصد مسألة الارفاق لا مسألة دفع الحاجة ويجب مثلاً عن

الكافارة بالقتل بأنه غلظ بالقصاص فلا يغلظ بالكافارة بالكافارة - 00:10:45

نزا قولهم القتل جناة عظيمة القتل عمدا جنائية عظيمة فلا كفارة فيه يقال لهم اخذتم تخفيضا وهو اسقاط الكفارة من التغليظ يقول قد غلظ باغلظ الاشياء وهو القصاص. فلا يغلظ بعد ذلك لا لا نقول لمن نقتصر - 00:11:09

منه صوم شهرين قبل ان اه قبل ان تقتل لا نقول له ذلك لانه سيقتل فقد غلظ بما هو اغلظ اه حينئذ وعن المعاطاة باع عدم الانعقاد مرتب على عدم الصيغة لا على عدم الرضا - 00:11:32

ويقرر النوع الاول وهو كون الجامع آما مثلا اه بين الوصفين قد ثبت اعتباره في نقيس الحكم بنص او اجماع اه يعتبر ان الشارع اعتبره لكن تخلفه كان لمانع يقرر النوع الاول - 00:11:50

الكون الجامعي معتبرا في ذلك يكون تخلفه منه لمانع. مثلا عندما استدل الشافعية على تشليل مسح الرأس بالقياس على الاستجمار فقالوا مسح فيسن التكرار فيه كالاستجمار واعتراض عليهم معتبرض بان المسح الذي علوا به قد ثبت اجماعا اعتباره في عدم اه التكرار في المسح على - 00:12:16

فين الشارع اعتبر التكرار في المسح كما في الاستجمار واما تخلف في المسح على الخفين فلوجود مانع وهو ان الخف يفسد كثرة المال. فلذلك خف بعدم تكرار آما المسح فيه. فيفسد كثرة الماء فلذلك خف بعدم تكرار - 00:12:43

اه مسح ونقتصر على هالقدر ان شاء الله سبحانه وتعالى وبحمدك نشهد ان لا اله الا انت نستغفك ونتوب اليك - 00:13:10